

صعوبات التحول الديمقراطي في الوطن العربي: الجزائر أنموذجاً

أحمد خطاي*

ملخص

تمثل هذه الدراسة محاولة علمية لفهم واقع وآفاق التحول الديمقراطي في الجزائر وما يواجهه من صعوبات مرتبطة بالبنية الاجتماعية والثقافية التي أفرزت صراعات تحولت مع مرور الوقت إلى أزمة تكاد تعصف بالمجتمع والدولة معاً.

بعض هذه الصراعات قدم فجرته التعددية السياسية في أشكال جديدة كأجيج الولاءات الانبثية والثقافية والدينية والجهوية، وبعضها جديد نتج عن التحول نحو اقتصاد السوق وما تسبب فيه من إفقار لمعظم الفئات الاجتماعية إثر تخلي الدولة عن التزاماتها الاجتماعية.

وخلافاً لأغلب الدراسات التي فسرت الإخفاقات التي يسجلها التحول الديمقراطي في الجزائر انطلاقاً من فرضية مؤداها أن نظام الحكم يرفض التداول السلمي على السلطة، وهي حقيقة مؤكدة لا اختلاف فيها، فإنه يمكن تفسير هذه الإخفاقات من خلال تناقضات المجتمع نفسه باعتباره مجتمعاً تعديداً يستخدم في التعبير عن تطلعاته نحو الديمقراطية نزعات متطرفة ثقافياً ودينياً وعرقياً. ومن هنا فإن السعي المنهجي السليم لفهم التحول الديمقراطي في الجزائر يجب أن لا يقتصر على الصعوبات التي تواجهها العملية السياسية، إنما يتطلب التركيز على تناقضات المجتمع الداخلية التي فجرتها التعددية السياسية وانسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي تحت ضغوط التحول نحو اقتصاد السوق، مما حرك موجة من العنف التي دمرت كل ما كانت الجزائر قد حققتة من تنمية لتتقلب إلى عوائق أساسية للديمقراطية. وتغطي الدراسة المحاور التالية: الديمقراطية من حيث المفهوم والممارسة، ودور الدولة في عملية التحول الديمقراطي، وغياب الديمقراطية عن الأجنحة الوطنية، والولادة المشوهة للديمقراطية في الجزائر، والمؤسسة العسكرية والتحولات الديمقراطية، والصعوبات الاجتماعية والثقافية للديمقراطية، والتحولات الديمقراطية وظهور الحركات الإسلامية، ورهان الانتخابات في البحث عن الديمقراطية.

* قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشارقة.

تاريخ قبول البحث: 2006/5/16.

تاريخ تقديم البحث: 2005/12/18.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤنة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2006

Abstract

this study is an attempt to understand the reality and to evaluate them the horizons of the democratic transformation that is under way in Algeria. In order to do so, the study needs to take into account the difficulties related to the social and cultural structures that have faced this process. These difficulties have generated a number of conflicts that have evolved into a serious crisis which is threatening the very existence of both the society and the state.

These conflicts are of two types: some of them were already there in a latent state and were revived by the political pluralism, but under new forms such as the loyalty to ethnic, cultural, religious, and regional identities. Some others are new and have come as a result to the country's orientation towards the system of market economy. Such an orientation has caused the impoverishment of most social classes due to the state's failure to keep up with its social responsibilities.

Most studies that dealt with the democratic transformation in Algeria, so far, attributed its drawbacks to the fact that the political system would not let go power and would not concede to any pacific shift of such power – which is definitely true. However, this study will attempt to account for such drawbacks in term of the contradictions that exist within the society itself. This pluralist society tends to make use of its racial, cultural, and religious extremist tendencies to express its democratic aspirations.

Consequently, any methodological study that is likely to bring about an accurate understanding of the democratic transformation in Algeria should be focused on the internal contradictions of the society and the way they were activated by political pluralism and the absence of the state from the economic arena due to the pressure exerted by the market economy. This has resulted in a wave of violence that has destroyed all that the country had achieved in terms of development, and has turned it into a hindrance to the process of democratisation.

المقدمة

من الصعب على الباحث الذي يريد أن يكتب عن التجربة الديمقراطية في الجزائر أن يقاوم انطباعاً قوياً فحواه أن هذه التجربة قد تحولت إلى أزمة تكاد تعصف بالجمتمع والدولة معاً، وأن سبب هذه الأزمة هو غياب الضوابط الضرورية لممارسة العمل السياسي في ظل التعددية الحزبية. هذا الانطباع قد يعكس جزءاً من الحقيقة لأن الجانب السياسي للديمقراطية المتمثل في التنافس على السلطة في ظل التعددية كان يحمل، بالتأكيد، نقائص عديدة. أما الجزء الآخر من الحقيقة فيكمن في الجانب الثقافي والاجتماعي للديمقراطية المتمثل في استحالة ممارسة أفراد المجتمع لحرياتهم واختيار تمثيلهم بعيداً عن التمثيلات الجماعية الولاءات الاثنية والدينية المتجذرة في النسيج القيمي للمجتمع، وهذا أمر يصعب تجاوزه أو القفز عليه في الظرف الراهن.

ونعتقد أن السبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى أن عمليات التغيير والتحديث التي أُنجزت منذ الاستقلال باسم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية، لم تكن كافية لتحرير الإنسان من مثل هذه الولاءات التقليدية. إن الدولة الوطنية عملت على تحطيم البنى والهياكل التقليدية في مختلف ميادين الحياة ولكنها لم تفلح في القضاء عليها، وأكثر من ذلك عجزت عن استخلاصها بتنظيمات حديثة قادرة على تلبية حاجات الناس والاستجابة لتطلعاتهم. زيادة على ذلك إن أساليب الإقصاء والاحتواء في المجالين السياسي والثقافي والإفقار في المجال الاقتصادي في الثمانينيات دفعت فئات كثيرة من المجتمع إلى العودة إلى قيم التضامن التقليدية بأبعادها الرمزية كافة. ويرجح أن يعود السبب في ذلك إلى الظهور المتزامن للتعددية السياسية مع تغلّي الدولة عن التزاماتها الاجتماعية والاقتصادية إزاء الشعب بسبب انقيار أسعار النفط وضغوط التحول نحو اقتصاد السوق.

ومن أجل تقديم تحليل اجتماعي نقدي للتحول الديمقراطي على مستوى التصور والممارسة نلجأ إلى تحليل مضمون بعض الآراء والمواقف كما عبر عنها أصحابها في الصحف والمجلات زيادة على تحليل تطور الأحداث على الساحة الجزائرية منذ الشروع في التحول الديمقراطي حتى الانتخابات الرئاسية في ابريل 2004.

الديمقراطية المفهوم والممارسة

دون الدخول في تفاصيل معنى الديمقراطية والتوجهات النظرية التي تناولتها في سياقات تاريخية مختلفة يمكن القول بأن الديمقراطية مفهوم مثير للجدل ولا يحظى باتفاق المفكرين لأنه مرن وقابل للتأويل، ومن ثم يصعب العثور على معنى محدد له، ومع ذلك فإن هناك من يرى أن الديمقراطية هي امتداد للفلسفة الليبرالية وأن الحرية الفردية قيمة مقدسة في النظام الاجتماعي كاملاً وليس في العمل السياسي فحسب. بمعنى أن الديمقراطية لا تستقيم إلا إذا نظرنا إلى قيم الحرية والمساواة والعدل بين جميع الأفراد بوصفهم أحراراً بعيداً عن أي إكراهات اجتماعية أو حكومية.

وهناك من يرى أن الديمقراطية يجب أن تتحرر من الفلسفة الليبرالية حتى يمكن ممارستها في سياقات تاريخية مختلفة (1) و معنى ذلك أنه لا يمكن التخلي عن الكثير من المبادئ والقيم الإنسانية العامة مثل العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة القانونية وتكافؤ الفرص والتضامن الاجتماعي، لكن في الوقت نفسه يجب احترام قيم التنوع

العربي والدين، والسيادة الوطنية، وحق الناس في العيش الكريم. وحتى يمكن ممارسة الديمقراطية كنتاج طبيعي للتحول التاريخي الخاص بكل مجتمع لا يجب التخلي عن الانتماءات والالتزامات الجمعية والوطنية أو الحضارية لحساب الاندماج والتفاعل الفردي الحر مع السوق⁽²⁾. وهذا ما يبرر الحديث عن نماذج مختلفة لتطبيق الديمقراطية، تشكلت وتغيرت وفقاً لطبيعة نظم الحكم وآلياتها والظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل مجتمع. من هنا يجب التمييز بين الديمقراطية كمبدأ لا خلاف عليه وبين الأشكال الإجرائية لممارسة هذا المبدأ، التي قد تختلف باختلاف ظروف كل مجتمع ومستوى تطوره وطبيعة نظامه السياسي. واعتقد أن البحث في أشكال هذه الممارسة يقودنا بالضرورة إلى البحث في طبيعة تكوين المجتمعات والدول التي نشأت وتبلورت فيها رؤى متباينة عن كيفية تحقيق الديمقراطية.

من دون شك أن الديمقراطية كعملية تنظيمية للتعددية السياسية ترتبط بمجموعة من القيم والأعراف الإنسانية كالاعتراف بالآخر، والحوار، والتسامح، والحل السلمي للخلاف أكثر من ارتباطها بأيديولوجية معينة؛ لكن هذا لا يمنع أن تكون لكل أيديولوجية رؤية محددة عن كيفية تحقيق الديمقراطية. إن التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي وصلت إليه المجتمعات الغربية ليس وليد الديمقراطية، بل بالعكس الديمقراطية التي تشهدها هذه المجتمعات اليوم هي نتيجة منطقية لمستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي السائد فيها، ولو أن هذه النتيجة تحولت في مرحلة معينة إلى سبب في تسريع عملية التطور نفسها. ومن ثم فإن محاكاة تطبيق الديمقراطية بمعناها الليبرالي في مجتمع متخلف اقتصادياً واجتماعياً لن يحقق النتيجة المرجوة، إذ من غير الممكن أن تطبق الديمقراطية بمعناها الليبرالي في مجتمعات مازالت الولاءات التقليدية تشكل مرجعية للذهنية الفرد والجماعة⁽³⁾. فالديمقراطية في الغرب كانت نتيجة طبيعية لنضال القوى المجتمعية الفاعلة التي قادت عملية التصنيع، والتصنيع بدوره صهر المجتمع فحول ولقاءات الأفراد والجماعات من الأطر التقليدية إلى مؤسسات الدولة الحديثة. بينما التحديث في المجتمعات النامية كان نتيجة اختيار لقرارات سياسية فوقية أرادت إحداث عملية تغيير جذرية في الجوانب المادية وتوقعت أن تتغير معها الذهنيات بحيث تتحول ولقاءات الناس بطريقة آلية من الأطر التقليدية إلى الأطر الحديثة⁽⁴⁾. لكن عملية التحديث لم تفعل أكثر من إدخال التقنية والمخترعات الحديثة وسواها من وسائل الاستهلاك دون أن يرافق ذلك تغييراً في المواقف والذهنيات كما كان متوقعاً. بمعنى آخر أن التحديث الذي لا تفرضه القوى المجتمعية الفاعلة في المجتمعات النامية غالباً ما يحفز الناس للمطالبة بحقوق طائفية وعرقية وثقافية أكثر من المطالبة بالحريات الفردية وحقوق المواطنة. ويترتب على ذلك ظهور نزعات مضادة للديمقراطية.

مما سبق يمكن القول إن الديمقراطية ليست مجموعة من المبادئ والقوانين المقيدة في دستور مجتمع ما إنما هي ثقافة سياسية تصنعها قوى مجتمعية فاعلة وممارسها في محيط المجتمع الواسع قبل أن تمارسها في المحيط السياسي. كما أن الديمقراطية لا تعني فقط سقوط الأنظمة السلطوية وإلغاء احتكار السلطة من طرف نخبة معينة وإجراء الانتخابات الحرة في حين يزداد التفاوت الاجتماعي ويحرم الإنسان من أبسط حقوق العيش نتيجة عولمة الاقتصاد،

لأنه لا ديمقراطية دون النضال ضد التفاوت الاجتماعي، وبدون دولة قادرة على تعبئة الأفراد والجماعات حول الأهداف المرسومة ومنها الديمقراطية. ومن غير المنطقي الحديث عن ديمقراطية شمولية تأتي كحصيلة مباشرة لعولمة الاقتصاد الليبرالي، لأن هذا الأخير لا يمكن أن يؤدي إلا إلى ظهور نزعات مضادة للديمقراطية وللسيادة الوطنية.

دور الدولة في عملية التحول الديمقراطي

بالرغم من تشعب النقاش حول دور الدولة في ديمقراطية مجتمعات العالم النامي إلا أنه يمكن تلخيص هذا النقاش في إجتاهين بارزين في علم الاجتماع السياسي:

1. إجتاه يدعو إلى وجود سلطة قوية تمارس دورها في ضبط متطلبات التحول الديمقراطي من خلال الإشراف المباشر على الأجهزة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومتابعة دور المنظمات غير الرسمية.
 2. إجتاه يدعو إلى تقليص سلطة الدولة في الإشراف على التحول الديمقراطي على اعتبار أن المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني قادرة على أداء دورها في ضبط وتقييم متطلبات التحول الديمقراطي.
- كما أن ضعف الدولة قد يشجع بعض القوى المعارضة وغير الديمقراطية لاستخدام الوسائل التي تتيحها الديمقراطية بغرض الوصول إلى السلطة فقط ثم الانقلاب على الديمقراطية. وهذا ما تدعو إليه أغلب التنظيمات المتطرفة الإسلامية وغير الإسلامية. بمعنى أن ضعف الدولة يؤدي، غالباً، إلى انتشار ثقافات غير ديمقراطية تربسك النظام العام وتشيع الفوضى أو عدم الاستقرار في المجتمع. إن الإخفاقات التي يسجلها التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية لا تكمن في قوة الدول، بالرغم من أن هذه القوة قد استخدمت وتستخدم في التعسف والتسلط، إنما تكمن في التعقيدات التي تنبع من المجتمع كاملاً ومنها:

1. ضعف الثقافة الديمقراطية بصورة عامة والثقافة السياسية بصورة خاصة في المجتمع. ويظهر ذلك جلياً في ضعف الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وفي النقابات المهنية⁽⁶⁾.
- لقد بينت التجارب أن سيطرة شخص أو مجموعة على تنظيم ما أدى إلى احتكارهم للسلطة فيه، وتوجيهه سياسياً إلى أن ينحرف عن مهامه ودوره الطبيعي. فالديمقراطية ليست عبارة عن مؤسسات فقط، ولكنها ثقافة مؤسسات قائمة على التنوع والانفتاح والنسبية واحترام الآخر.
2. وجود مخاوف متبادلة بين الأحزاب والقوى السياسية مما يجعلها تلجأ إلى الأساليب غير المشروعة لعرقلة بعضها بعضاً، لأن كل منها يخشى احتكار الآخر للسلطة في حالة الوصول إليها. ويظهر ذلك جلياً في الخطاب السياسي لمختلف الاتجاهات السياسية: الوطنية والعلمانية والإسلامية كما سنوضح فيما بعد.
3. يؤثر انخفاض مستوى المعيشة على مستوى المشاركة السياسية، فقد بينت التجارب أن المشاركة السياسية تزداد بزيادة الأداء الاقتصادي وتحسنه واتساع حجم الطبقة للتوسط وارتفاع مستوى التعليم، ومن ثم الوعي العام. ومن هنا تظهر أهمية النمو المتوازن للديمقراطية مع تحسن أوضاع الناس الاقتصادية. إذ لا

يعقل أن نتوقع مشاركة سياسية عالية في مجتمع ينخره الفقر ويتفشى فيه الجهل والأمية وتحكمه دولة ضعيفة.

إن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات سياسية أو انتخابات أو تعددية حزبية ، بل هي تحولات عميقة في بنية المجتمع وفي اقتصاده وثقافته السياسية، إنها عملية بناء وتأسيس تبدأ بالإنسان أولاً وتمتد إلى البنى العميقة للمجتمع وقواه الفاعلة الظاهرة منها والخفية للكشف عن إمكانية غرس قيم الديمقراطية⁽⁷⁾.

إن التجارب تبين أن الدولة الحديثة هي التي تسعى إلى بناء المجتمع والأمة عبر إرساء أسس الاقتصاد المشترك وتوحيد السوق وإقامة المؤسسات التي ينتمي إليها الفرد مباشرة دون وساطة من انتماء آخر غير المواطنة. وأول المؤسسات هو الجيش الذي يوحد الولاءات في إطار ولاء وطني واحد. لا يمكن للدولة الحديثة المحافظة على كيان المجتمع إلا من خلال المواطنة التي تسوي بين الأفراد في الحقوق والواجبات وتفسح لهم المجال للمساهمة بواسطة الحوار أو الانتخاب في الشأن العام بما فيه الشأن السياسي والدولة ذاتها. لقد أخفقت الدول العربية في هذه المهمة، لكن إخفاقها لا يجعل من "الدولة كياناً شريراً، ولا من المجتمع كياناً بريئاً" على حد تعبير عزمي بشارة⁽⁸⁾. لكن المطلوب دائماً من الدولة المعنية ببناء المجتمع هو العمل على مواجهة عيوب المجتمع والتغلب على العقبات التي يفرضها كالثقيلة والعشائرية والجهوية والتعصب وقمع الحريات باسم وصايات مختلفة، وفي حالة فشلها في ذلك لا يعني تبرة المجتمع الذي يعد طرفاً أساسياً في عملية البناء والتغيير.

وفي هذا السياق يمكن التأكيد أن المجتمعات العربية لم تبق على حالها بعد فشل الدول في مشاريعها التحديثية ، إنما تحولت آفاقها من انتماءات قبلية إلى إيديولوجيات تبريرية . وإلى أحزاب سياسية وهويات انفصالية تسعى للتحول إلى قوميات لأنها أصبحت تعبر عن ذاتها بلغة الدولة. اعتقد أن فشل الدول العربية في بناء مجتمعاتها وتنميتها أدى إلى مضاعفة أضرار الآفات الاجتماعية التي كانت سائدة، فقد حلت الإيديولوجيات العصبوية محل الانتماءات القبلية وتشكلت جماعات سياسية وحتى منظمات وأحزاب عصبوية الطابع. ويؤكد أحد المحللين أن هذه التنظيمات والأحزاب السياسية تتحمل مثلها مثل النظام قسطاً من المسؤولية بالنسبة للبطئ الذي يعرفه التحول الديمقراطي، ببساطة لأنها تعاني من احتقان ناجم عن ضعف الممارسة الديمقراطية داخل صفوفها⁽⁹⁾ . وتظهر تجليات هذا الضعف في احتكار الشخصيات والقيادات للسلطة والزعامة داخل الأحزاب، وبناء ولاءات ضيقة تعارض مع مفهوم الحزب كجهاز عصري يسعى لاستقطاب مناضلين على أساس برنامج سياسي معين. وفي هذا السياق فإن غالبية الأحزاب التي قامت بعد إعلان التعددية الحزبية في الجزائر قادتها زعامات على أسس وطنية أو دينية أو عرقية أو جهوية. (الجهة الإسلامية للإنقاذ، حركة النهضة ، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية) مما يجعلها مهيمنة من البداية لحمل بذور الإقصاء والتفرقة وثارة الانقسام. إن أغلب الأحزاب التي أنشئت بعد إعلان التعددية بدت شاحبة وتفقر لقواعد شعبية تسمح لها بلعب الأدوار الحاسمة في المسار الديمقراطي لاحقاً، باستثناء الجهة الإسلامية للإنقاذ التي تمكنت في ظرف وجيز من حشد قاعدة شعبية كبيرة مكنتها من الفوز في الانتخابات

البلدية في يونيو 1990 والبرلمانية في نوفمبر 1991 وشكلت تهديداً حقيقياً للنظام السياسي الذي أراد تجديد شرعية حكمه عن طريق الديمقراطية.

إن التحول الديمقراطي في ظل دولة ضعيفة مثل الجزائر يؤدي إلى ظهور معارضة مشتتة ومجتمع مدني ضعيف وحركات اجتماعية عنيفة. ويكمن ضعف الدولة الجزائرية طبعاً في غياب الديمقراطية عن أحندها الوطنية منذ زمن بعيد كما سنوضح الآن.

4 - غياب الديمقراطية عن الأجندة الوطنية

في الواقع إن البحث في معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر لا ينبغي أن يقف عند حد المظهر المتمثل في الصراع بين الجيش والإسلاميين، إنما يسعى لرؤية ما وراء المظهر والتعرف إليه. فهو وإن كان، في تجلياته، صراعاً عقائدياً بين الإسلاميين والعلمانيين فإنه لا يستطيع إخفاء صراعات أخرى بعضها لغوي بين المعريين والفرنكوفونيين وبعضها اثني بين الأمازيغيين والعرب والبعض الآخر طبقي بين الأثرياء والفقراء. وكل هذه الصراعات تسهم بشكل أو بآخر في تغذية واستمرار العنف الدائر حتى الآن. ويمكن أن نجد تفسيراً لها في التناقضات السياسية والأيدولوجية التي تضمنتها موانيق الدولة الجزائرية منذ نشأة الحركة الوطنية في العشرينيات من هذا القرن.

في الواقع عندما تتمتع النصوص المتضمنة في موانيق الدولة الجزائرية (برنامج طرابلس، يونيو 1962، وميثاق الجزائر، إبريل 1964، الميثاق الوطني 1976) يمكن أن نلاحظ الإصرار المتعمد على احتواء الخلافات بين الأطراف لصالح مشروع إجماع توفقي فيه من الشعارات الأيدولوجية ما يرضي الجميع (10) (الدعوة إلى التمسك بالأصالة من خلال تأكيد على الانتماء العربي الإسلامي وإحياء الموروث الثقافي، والدعوة إلى التحديث من خلال تأكيد الدولة الديمقراطية العصرية والاقتصاد الصناعي المتطور). واعتقد أصحاب القرار أنه يكفي إحداث تحول في البنية الاقتصادية لكي تتغير البنية الذهنية والثقافية في الاتجاه المرغوب. المقصود من كل ذلك هو هزيمة الظروف لهيمنة جبهة التحرير على التيارات السياسية الأخرى ومنع أي شكل من أشكال التعددية السياسية.

تعود جذور غياب الديمقراطية عن الساحة السياسية الجزائرية اليوم إلى البدايات الأولى للحركة الوطنية التي بررت تأجيل الديمقراطية من أجل تحقيق الاستقلال والوحدة الوطنية. كما تم تأجيل الديمقراطية فيما بعد من أجل تعبئة الجهود لتحقيق التنمية الشاملة والقضاء على التبعية.

لم تحظ الديمقراطية بأي أهمية في البرنامج الوطني سواء من حيث الفكر أو الممارسة. بل كان على رأس أولوياته التخلص من الاستعمار في المرحلة الأولى ثم حشد القوى من أجل البناء أو التشييد في المرحلة الثانية. ولا خلاف على أن موانيق ثورة التحرير الجزائرية أفرت العديد من المبادئ والقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان (11) لكن لا يمكن تحقيق الديمقراطية بمجرد إقرارها في وثيقة أو دستور أو التشديق بها كشعار، والأحداث التاريخية تؤكد أن العنف كان دائماً سيد المواقف في تاريخ الحركة الوطنية سابقاً ومسار الدولة الجزائرية لاحقاً وما الإقصاء السياسي والتصفية الجسدية لعدد من الشخصيات السياسية المعارضة إلا دليل على ذلك.

ويمكن القول بأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة كانت غائبة في أدبيات الفكر الوطني بمختلف تياراته السياسية في الجزائر والوطن العربي عموماً. الوطنيون الذين شكلوا المحور الأساسي للحركة الوطنية كانوا ضد الديمقراطية لأنها تعني التفرقة والتشتت الذي يخدم الاستعمار. اليساريون كانوا ضد الديمقراطية لأنها في نظرهم وسيلة تستخدمها الفئات الرجوازية لإحكام سيطرتها على الطبقات الكادحة. الليبراليون المتأثرون بقيم الحداثة الأوروبية كانوا ضد الديمقراطية لأن غالبية الشعب تناهض هذه القيم وتساند التيار السلفي. السلفيون أيضاً كانوا ضد الديمقراطية لأنها تجعل من الشعب مصدراً للسلطة، في حين يرون أن مصدر السلطة الحقيقي هو الدين.⁽¹²⁾

يوجد اتفاق واضح بين مختلف التيارات السياسية على رفض الديمقراطية، وهذا الاتفاق مازال قائماً، فالعديد من الأحزاب التي تصنف نفسها الآن في القطب العلماني أو الديمقراطي والقطب الوطني تؤيد الديمقراطية ولكن ترفض نتائجها لأنها أدركت أن أغلبية الناخبين في غير صالحها. وهكذا نلاحظ أن كل الأطراف سواء في الحكم أو المعارضة لها مواقف مشروطة من الديمقراطية؛ معها إذا كانت توصلهم إلى الحكم وضدها إذا كانت توصل غيرهم، لأنهم غير مهيبين لقبول مبدأ التداول على السلطة. والحقيقة أن غياب الديمقراطية في الحركة الوطنية وبعدها في نظم الحكم والأحزاب السياسية المعارضة يعود بالدرجة الأولى إلى غيابها في المجتمع الواسع ذلك بحكم أساليب الوصاية التي ترسخها التنشئة الاجتماعية ابتداءً من الأسرة مروراً بالمدرسة إلى المجتمع كاملاً⁽¹³⁾.

فالديمقراطية بمعناها الاجتماعي تعني ترسيخ شبكة من العلاقات الاجتماعية على أسس العدل والمساواة والحرية وتكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين، وتوفير سبل العيش الكريم لكل الناس، ومعناها الثقافي تعني التعامل والمرونة مع الإرث الثقافي والعقائدي (الالتناء، والعقيدة، والهوية، والسيادة) وكلها تعكس خصوصية المجتمع وظروف تطوره. وطالما أن الواقع العربي عموماً يعاني فيه الإنسان من غياب العدل وانعدام تكافؤ الفرص وعدم المرونة في التعامل مع القضايا الثقافية والقيمية والعقائدية فمن الطبيعي أن يصبح المستوى الاجتماعي والثقافي معيقاً للديمقراطية.

أما عن تجربة الحركة الوطنية في تعاملها مع التيار الإسلامي (جمعية العلماء)، فقد كانت ناجحة بالرغم من الاختلاف السياسي والأيدولوجي بينهما. لقد قامت جمعية العلماء المسلمين بدور هام في الحركة الوطنية من خلال تعليم الشباب العربية، وأصول الدين الإسلامي من بداية الثلاثينيات إلى نهاية حرب التحرير. كما نجح النظام السياسي بعد الاستقلال في الاستعانة بالتيار الإسلامي لإنجاز برامج ثقافية وتعليمية ساهمت في ترسيخ البعد العربي الإسلامي للمجتمع الجزائري.⁽¹⁴⁾ وانطلاقاً من هذه التجارب الناجحة أراد النظام السياسي أن يستعين هذه المرة بالتيار الإسلامي ليس لإحداث توازن بين كتله فحسب وإنما للتخلص من السياسة الاشتراكية التي طبقتها الجزائر منذ الاستقلال، لكن دون أن يدري أن التيار الإسلامي قد تعلم من دروس الماضي ولا يريد تكرارها.

فالحركة الإسلامية التي تزعمتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مطلع التسعينيات ليست جديدة ولكنها ليست امتداداً لجمعية العلماء المسلمين، لقد رفضت القبول بتقسيم العمل الذي طبع العلاقة بين جمعية العلماء والحركة الوطنية منذ الثلاثينات من هذا القرن، فقد أسندت قضايا الثقافة والتعليم لجمعية العلماء، في حين ظل النضال السياسي والعسكري من مهام الحركة الوطنية، واستمر هذا التقسيم بعد الاستقلال إلى سنة 1988. ومنذ هذا التاريخ قررت الجبهة الإسلامية للإنقاذ دخول الساحة السياسية من بابها الواسع، وذلك بمنافسة النظام على الحكم، وبخاصة عندما أدركت أنها تسيطر على قاعدة شعبية واسعة تمكنها من سحب البساط من تحت أقدام النظام.

إن انتعاش الحركة الإسلامية في الثمانينات كان نتيجة للتسهيلات والتشجيع الذي تلقت من بعض أجهزة النظام السياسي، بدليل أن أهدافها في البداية كانت موجهة إلى إعادة بعث أو تفعيل الأخلاقيات الإسلامية في المجالات الاجتماعية دون التطرق إلى الفساد والرشوة والفضى السياسية في إدارة شؤون البلاد، مع العلم أن هذه القضايا كانت محل انتقاد من طرف القوى السياسية الأخرى.

إن إستراتيجية الحركة الإسلامية كانت تتمثل في عدم مواجهة النظام والاستمرار في الاستفادة من ضعفه وتقلص شرعيته الشعبية إلى أن تحين الفرصة للثقل عليه. ومع حلول الأزمة الاقتصادية، على أثر انهيار أسعار النفط، وشروع الدولة في التخلي عن التكفل بالخدمات الاجتماعية وتوقيف دعم المواد الأولية، بدأت الحركة الإسلامية تعبر صراحة عن تظلم الناس، وذلك بانتقاد سياسة الدولة ومؤسساتها من داخل المساجد، فقد أصبحت المساجد الأماكن الوحيدة التي يمكن للجماهير أن يلتقي فيها للتعبير بكل حرية عن غضبها⁽¹⁵⁾. وهكذا تحولت الحركة الإسلامية من العمل في الإصلاح الأخلاقي والاجتماعي لمساعدة النظام على التخلص من بقايا المشروع الاشتراكي إلى العمل على إقامة الدولة الإسلامية بكل الوسائل المتاحة (المظاهرات، الإضرابات، الانتخابات، والتهديد باستخدام العنف). وهكذا فإن التجربة الديمقراطية التي فجرها أحداث أكتوبر 1988 بكل ما تحمله من عنف ودمار، كما سنرى في المحور التالي، تمتد جذورها إلى العلاقة التاريخية بين الحركة الوطنية والتيار الإسلامي منذ ميلاد حركة التحرير الوطنية في الثلاثينات من هذا القرن.

5 - الولادة المشوهة للديمقراطية في الجزائر

كثر الحديث والنقاش منذ أزيد من عقد من الزمن عن الديمقراطية كمخرج من المشاكل المعقدة التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري. لكن الدلائل تشير إلى أن التجربة الديمقراطية المحضة في الجزائر كان الغرض منها، منذ البداية، حل مشكلات النظام السياسي وليس المجتمع. فالنظام السياسي يريد تجديد شرعيته عن طريق توسيع قاعدته لتشمل الفئات الثرية الجديدة والنخب الطموحة التي تريد المشاركة في السلطة ومن ثم تحميل صوره وامتصاص غضب الجماهير لكن دون حل مشاكلها. بمعنى آخر يريد النظام استبدال الشرعية الثورية التي تآكلت بشرعية ديمقراطية مقيدة تسمح له بالاستمرار في الحكم.

بدأت الولادة المشوهة للديمقراطية في الجزائر مع أحداث أكتوبر 1988، إذ نزلت الجماهير إلى الشارع في مظاهرات عارمة عمت أنحاء البلاد كلها احتجاجاً على تردي الوضع الاجتماعي للسواد الأعظم من الجزائريين، واتساع رقعة الفقر لتشمل الطبقة الوسطى، فصار الاحتكاك حتمياً بين الفئات الفقيرة جداً والأثرياء الجدد ومعظمهم من حاشية السلطة⁽¹⁶⁾. وتعدّ أحداث أكتوبر نتيجة منطقية لفشل سياسة التنمية التي راهن عليها النظام، ولاهيار أسعار النفط الذي يشكل 98% من دخل البلاد من العملة الصعبة. ومن ثم كانت الديمقراطية مطلباً للنخب والفئات التي تملك وسائل تمكنها من احتلال مواقع اجتماعية معينة، في حين كان مطلب السبب لفور الفئات الشعبية من الديمقراطية هو الشعبية هو تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة. أن سبب نفور الفئات الشعبية من الديمقراطية هو إلغاء حقوقهم الاجتماعية (السكن، والتعليم، والعلاج...) المكتسبة باسم الديمقراطية ذاتها. إن تأكيد إلغاء هذه الحقوق والارتفاع المتزايد لمستوى المعيشة وتخلي الدولة عن تدعيم أسعار المواد الأولية جعل هذه الفئات تتخذ موقفاً عدائياً تجاه النظام السياسي الراعي للديمقراطية، فقد أدرك الشعب أن الديمقراطية كانت لعبة لجأ إليها النظام لإعادة ترتيب أوضاعه الداخلية فحسب⁽¹⁷⁾.

وفي قراءة أولية للأحداث اكتشفت السلطة أنها في واد والشعب في واد آخر، وأن النقمة كانت خاصة على حزب جبهة التحرير الوطني الذي حكم البلاد منذ الاستقلال. وفي 15 أكتوبر وبعد أن سيطر الجيش على الوضع، وجه رئيس الجمهورية خطاباً مقتضباً للشعب أعلن فيه عن إعادة النظر في النهج السياسي الذي اتبعته البلاد منذ الاستقلال عام 1962 وكشف عن استعداد السلطة، لتعديل الدستور والاعتراف بالتعددية السياسية وحرية التعبير لجميع الجزائريين.

وفي الوقت الذي كان الصراع قائماً بين أقطاب النظام لإعادة ترتيب البيت كان الشارع يفرز العديد من التشكيلات السياسية التي كانت تعمل في السرية مثل حزب القوي الاشتراكية وحزب الطليعة. وانطلق الإسلاميون في سباق مع هذه التشكيلات للسيطرة على الشارع والتعبير عن تطلعاته مستخدمين في ذلك المساحد والأماكن العامة. وصارت المسيرات والمظاهرات حدثاً يومياً وتوقف العمل نسبياً تارة وكلياً تارة أخرى في المؤسسات الإنتاجية ليفسح المجال لخطب الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تتنافس من أجل تعبئة الجماهير وحشدتها إلى صفوفها.

وبعد شهر تقريباً من أحداث أكتوبر 1988 أقبل النظام على طرح مشروع الدستور المعدل للمناقشة، وجرى نقاش واسع نشاطه مختلف وسائل الإعلام، وظهر أمام الناس أشخاص يعارضون النظام جهراً. واللائت للانتباه هو أن المادة 40 من المشروع حظيت بالقسط الأكبر من النقاش لأنها تتعلق بحرية تكوين ما يسمى "الجمعيات ذات الطابع السياسي" فقد نص المشروع على شروط لتأسيس الأحزاب أهمها منع قيامها على أساس ديني أو طائفي أو عرقي أو لغوي أو جهوي. لكن هذه الشروط أثارت سخط الإسلاميين فانتفضوا ونظموا مظاهرات صاخبة، ودعوا إلى منع قيام أحزاب لا دينية (إشارة إلى العلمانيين والشيوعيين) في حال منع الأحزاب الدينية. وكانت نتيجة

هذا الضغط أن ألغيت الشروط. وفي 23 فبراير 1989 صوت الجزائريون بالأغلبية على الدستور الجديد الذي مكن البلاد من الانتقال إلى مرحلة التعددية بعد ما يقارب الثلاثين عاما من حكم الحزب الواحد. أحدث الدستور هزة كبيرة في المجتمع وتأسس أكثر من ستين حزبا قدمت لها الدولة جميعاً مساعدات في بداية نشاطها، وذلك بتوفير المقرات والاعتمادات المالية. وجاءت أول انتخابات تعددية في البلاد في 12 يونيو 1990 وفازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية مجالس البلديات والولايات. وبعد مرور عام تقريباً تم اعتقال زعيماً الجبهة الإسلامية بعد احتجاجات حزبهما على نظام الانتخاب الخاص بالبرلمان، فكانت أول انتكاسة للدستور الجديد. وفي 26 ديسمبر 1991 نظمت أول انتخابات برلمانية تعددية وفازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلب المقاعد في الدور الأول⁽¹⁸⁾، وكانت ستصل إلى الحكم بأغلبية مطلقة. ويمكن تفسير هذا النجاح بأن الديمقراطية أصبحت لا تعني شيئا بالنسبة لعامة الناس سوى فقدان الأمل في الحصول على السكن ومنصب الشغل والعلاج المجاني، بسبب تخلي الدولة عن التزاماتها الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فإن التصويت لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في يونيو 1990 (المجالس البلدية) وفي ديسمبر 1991 (المجلس الوطني) يعد تصويتاً رشيداً من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. إن بروزاً الجبهة الإسلامية واحتلالها للفضاءات الاجتماعية والثقافية التي انسحبت منها الدولة وشروعها في تقديم المساعدات الرمزية من المساجد والأسواق الإسلامية، وذلك وفقاً لقيم التكافل الاجتماعي وإعادة بعث سلطة الإمام ودور المسجد في تنظيم الحياة العامة للناس، جعلها تبدو كأنها القوة الوحيدة القادرة على حل مشكلات المجتمع.

إن تدخل الجيش في 11 يناير 1992 لوقف انتخابات الدور الثاني مدعوماً ببعض الأحزاب الديمقراطية والمركزية النقابية⁽¹⁹⁾ واستقالة الرئيس الشاذلي أدى إلى مأزق دستوري ألغيت بموجبه نتائج الانتخابات، ودخلت بعدها البلاد في دوامة العنف التي لم تخرج منها بعد. ومن بين الأحداث المتلاحقة التي دعت الجيش لوقف انتخابات الدور الثاني؛ أولاً، الإضراب العام الذي نظمته الجبهة الإسلامية وما تبعه من عصيان مدني ألحق أضراراً كبيرة بالأنشطة الاقتصادية و السلم المدني. ثانياً، العنف المسلح والنشاط الإرهابي الذي قامت به المجموعات المسلحة قبل الانتخابات التشريعية وبعدها. ثالثاً، تبني الجبهة الإسلامية، بعد النجاح في انتخابات الدور الأول، لشعارات راديكالية معادية للديمقراطية والنظام الجمهوري والحريات العامة مما ولد حالة إحباط واستنفار في أوساط مجتمعية عديدة⁽²⁰⁾.

وللمخروج من هذا المأزق الدستوري تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة برئاسة محمد بوضياف (من أبرز زعماء الثورة التحرير الجزائرية) لقيادة البلاد في مرحلة انتقالية يتم خلالها إعادة ترتيب أوراق النظام ليمسك زمام المبادرة من جديد. وتم اغتيال بوضياف بعد ستة شهور من تولية رئاسة المجلس الأعلى للدولة من طرف أحد حراسه في ظروف مريبة جداً، وجاء بعده علي كافي (أحد قادة ثورة التحرير في المنطقة الشرقية) ليكمل المرحلة الانتقالية حتى نهاية 1994.

وفي نهاية 1994 ومطلع 1995 نصب المجلس الأعلى للدولة لجنة للحوار الوطني تحضر بالتنسيق والتشاور مع المعارضة لندوة الوفاق الوطني لإنهاء المرحلة الانتقالية. ولكن المعارضة رفضت شروط المصالحة الوطنية التي

وضعها النظام، مما دفع بالندوة إلى ترشيح وزير الدفاع آنذاك، اليمين زروال، لرئاسة الجمهورية وتم انتخابه في نوفمبر 1995 وعلى أثر انتخابه تفاعل الناس خيراً بعودة البلاد إلى الوضع الدستوري الطبيعي، وتطلعوا إلى الخروج من الأزمة التي يعيشها المجتمع في مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبخاصة الأمنية. ولكن الرئيس زروال فاحاً المجتمع والطبقة السياسية بإعلانه عن تقليص عهده الرئاسية، وإجراء انتخابات رئاسية مسبقة في ربيع 1999. ونتيجة التكتّم الشديد الذي يحيط بكيفية إدارة النظام لمشكلاته الداخلية فإنه من الصعب التعرف إلى الأسباب الحقيقية وراء انسحاب الرئيس زروال في وقت مبكر.

دخلت الجزائر مع تولي الرئيس بوتفليقة الحكم مرحلة جديدة من مراحل المراهنة على معالجة الوضع الأمني المتدهور وتأجيل البت في عدد من القضايا السياسية والاقتصادية الممتدة لقراءة عقد من الزمن حتى الآن. إن تعيين الجيش لبوتفليقة قبل انتخابه من طرف الشعب كان يهدف إلى إيجاد تسوية سياسية للوضع الأمني تتحمل تبعاتها السلطة السياسية قبل الشروع في حل المشكلات الاقتصادية والسياسية الأخرى. وانطلاقاً من هذه القناعة فقد دشّن مرحلة حكمه بالاستفتاء على قانون الوثام المدني حتى يبرزاً لرغبة الشعبية في السلم والأمن، وبعد الاستفتاء وضع الجيش الإسلامي للإنفاذ السلاح وأصدر قائده قراراً بحل تنظيمه المسلح، وبالمقابل أصدر بوتفليقة قانون العفو الشامل على أفراد الجيش الإسلامي، ولكن إجراءات التهذئة كلها مازالت فضائل من الجماعات الإسلامية تفضّل المواجهة المسلحة مع النظام على الاستسلام له. ويلاحظ أن الوثام المدني استخدمته السلطة كشعار لتحويل أنظار الناس عن كثير من القضايا المصرية ومنها الديمقراطية. كما يلاحظ أن شعار السلم والمصالحة الوطنية الذي طرح للاستفتاء في سبتمبر 2005 سيستغل أبشع استغلالاً لدغدغة عواطف الناس وتحويل اهتمامهم عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي يعيشونها. وستحول الآن للحديث عن التحول الديمقراطي الذي يجري في ظل دولة ضعيفة ومؤسسات فاشلة يفسح المجال واسعاً للمؤسسة العسكرية كي تلعب دوراً حيوياً في المحافظة على كيان الدولة و أمن الأشخاص والممتلكات في مواجهة المجموعات المسلحة.

6 - المؤسسة العسكرية والتحول الديمقراطي

تعدّ المؤسسة العسكرية الهيئة المؤثرة بقوة في مجريات الأحداث على الساحة السياسية منذ الاستقلال حتى الآن، حيث أصبحت تعرف بالسلطة الفعلية في البلاد مقابل السلطة الشكلية التي تمثلها بقية الهيئات. وهذا ما يجعل موقفها من الأحداث حاسماً وبالغ الأهمية بالنسبة للمحللين والدارسين للرأي العام والقوى السياسية الفاعلة في الساحة الجزائرية⁽²¹⁾، ولذلك يتطلع الجميع إلى قراءة تصريحات المؤسسة العسكرية بدقة للتعرف إلى موقفها مما يجري.

لقد درج المحللون للشأن الجزائري في حديثهم عن علاقة الجيش بالسياسة والسلطة في الجزائر على استعمال مصطلح "عودة الجيش إلى الثكنة"، وهو تعبير عن مطالبة الجيش بترك السياسة للسياسيين والتزامه بالمهام المخولة له

دستورياً. وكان الجيش لم يمارس السياسية إلا بعد أحداث أكتوبر 1988. والحقيقة أن هذه المقولة غير دقيقة ولا تعبر عن الواقع لأن الجيش الوطني لم يتخل عن السياسة منذ الاستقلال ولحد اليوم، بل إن علاقته بالسياسة تعود إلى مرحلة حرب التحرير، فقد كانت الأولوية دائماً للعسكريين قبل السياسيين في إدارة الصراع مع المستعمر، واستمرت هذه الأولوية في توجيه شؤون الحكم بعد الاستقلال⁽²²⁾.

يؤكد العديد من المحللين بأن وصول الرؤساء الجزائريين إلى سدة الحكم، بمن فيهم المنتخبين وآخرهم عبد العزيز بوتفليقة، ما كان ليتم دون موافقة المؤسسة العسكرية. ولهذا فليس هناك من يمكنه القول إن بوتفليقة الذي اعتلى سدة الحكم، كان منتخباً من الشعب، بل إن أمره لا يختلف عما سبقه. فالجيش اختاره وقدمه على أساس أنه "مرشح الإجماع الذي يحظى بتأييد أغلبية التشكيلات السياسية" ثم انتخبه الشعب. وبعد اختلاف بوتفليقة مع بعض رموز المؤسسة العسكرية قال عنه ناطق رسمي باسمها "أنا اخترنا المرشح الأقل سوءاً ممن كان مطروحاً على طاولة الاختيار سنة 1999"⁽²³⁾. وحتى في الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 التي حقق فيها فوزاً ساحقاً على منافسيه استغل بوتفليقة حياد الجيش وتشتت المعارضة ولجأ إلى تجييش الإدارة لتفصل له شرعية شعبية على المقاس.

لما كان بوتفليقة يعرف أن الجيش هو الذي فصل في خلافة بومدين لصالح الشاذلي بن جديد على حسابه، أراد أن يتأكد مسبقاً من دعم الجيش له حتى يترشح للرئاسة 1999، وكان له ذلك. وكان يدرك أيضاً أن الجيش يريد الخروج من ورطة السياسة الأمنية والتخلص من عبئ مسؤولية بدأت تثقل كاهله. فقبل بوتفليقة تحمل هذه المسؤولية، ولكنه أشار إلى عدم قبول تدخل الجيش في صلاحياته (لا أريد أن أكون ثلاثة أرباع رئيس).

بدأت بوادر الخلاف بين بوتفليقة والجيش تتضح للمتبعين للشأن الجزائري عندما صرح الرئيس بأن توقيف المسار الانتخابي في يناير 1992 كان خطأ ارتكبه الجيش، ويفترض أن يتحمل مسؤولية ما نتج عن ذلك من عنف⁽²⁴⁾. وللرد على الضغوط الخارجية بشأن استمرار المحازر وخروقات حقوق الإنسان وحرية التعبير، زعم الرئيس أن الجيش لا يترك له الحرية الكاملة للتعامل مع هذه القضايا. وكان بوتفليقة يفعل ذلك وهو يدرك أن الرأي العام الدولي لم يعد أبداً يتسامح مع الانقلابات العسكرية إنما يقوم بتقديم فاعليها للمحكمة الدولية. في ظل هذه الخلافات قدم الرئيس قانون الوثام المدني (العفو عن الجماعات التي تضع السلاح)، على أنه من المجازة الخاص ولا علاقة للمؤسسة العسكرية به. وللعلم فإن المؤسسة العسكرية هي التي تفاوضت مع الجيش الإسلامي للإنقاذ وأبرمت الهدنة معه قبل قانون الوثام المدني، لكن الاستسلام تم بعد الانتخابات على قانون الوثام المدني.

أدرك الجيش أنه يتعامل مع رئيس بدأ يترجم ويعمل لصالحه الخاص، فأعلن للرأي العام والطبقة السياسية بأنه كمؤسسة يلتزم الحياد في الانتخابات الرئاسية 2004. والمؤشر الكبير على حياد الجيش هو استجابته لمطلب الأحزاب السياسية المتمثل في إلغاء التصويت داخل الثكنات العسكرية، حتى لا يتهم بأنه يصوت كمؤسسة لمرشح معين (مرشح الإجماع كما جرت العادة).

والرسالة السياسية التي أراد الجيش تقديمها للرأي العام هي أنه من الطبيعي أن يكون لكل عسكري الحق في اختيار التوجه السياسي الذي يرغبه كما يفعل المدني بالضبط. وهذا مؤشر على أن المؤسسة العسكرية بدأت تسير حركة المجتمع، وتحمل الطبقة السياسية مسؤولية ما ترتكبه من أخطاء دون الاستعانة بالجيش لإصلاحها. كل الدلائل تشير إلى أن زمن دعم المؤسسة العسكرية لمرشح الإجماع قد ولى⁽²⁵⁾، ومن الصعب تأكيد بعض الأخبار والتسريبات التي تشير إلى أن رئاسة أركان الجيش كانت في مجملها غير مرتاحة لإعادة ترشيح بوتفليقة لعهدا ثانية، لكن ضباط جهاز الأمن العسكري المتغلغلين في الإدارة العامة المشرفة على الانتخابات أيدوا ترشيح بوتفليقة لعهدا ثانية وعملوا من أجل فوزه بها. وتذهب بعض الأخبار إلى أن الخلاف ليس بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الجيش، إنما هو خلاف شخصي بين الرئيس وقائد الأركان، إذ إن هذا الأخير انتظر نتائج الانتخابات وعندما فاز بوتفليقة بعهدا ثانية، استقال من منصبه في جويلية 2004. وستحول الآن للحدوث عن الصعوبات الحقيقية للديمقراطية مثلثة في العوامل الاجتماعية والثقافية التي توجه سلوكيات الناس وأفعالهم.

7 - المعوقات الاجتماعية و الثقافية للديمقراطية

في الواقع هناك صعوبات ذات أبعاد اجتماعية وثقافية تعيق عملية التحول الديمقراطي، ومصدر هذه الصعوبات هو المجتمع نفسه. فاهتمام الديمقراطية بالتعددية والتداول على السلطة يجعلها بالضرورة تحتك ببعض القيم الجماعية وما تحمله من أبعاد رمزية. وإذا كان الجانب السياسي للديمقراطية يهتم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فإن الجانب الثقافي القيمي يهتم العلاقة بين أفراد المجتمع. لذلك فإن عملية ديمقراطية المجتمعات النامية بصفة عامة، والمجتمعات العربية بصفة خاصة، تبدو صعبة جدا لأن التغير في الجوانب الثقافية والروابط الاجتماعية يتطلب وقتا أطول. كما أن محاولة إحداث هذه التغيرات بأساليب أخرى غير الإقناع من شأنه أن يؤدي إلى المقاومة. لذلك يرى بعضهم أن عملية تطور القيم الاجتماعية وتكييفها مع التحديث تحتاج إلى حرية التعبير والنقاش الهادئ اللذين يظهران مع عملية الديمقراطية. ومن الطبيعي أن تعرف التحولات في القيم الاجتماعية والثقافية تناقضات وصراعات، ولكن حتمية التطور ستجعل إمكانية إزاحة القيم الاجتماعية المعيقة للديمقراطية واردة.

وعلى أثر الإصلاحات التي شرعت فيها الجزائر بعد أحداث أكتوبر (تشرين) 1988، وظهور التعددية السياسية، بدأ النقاش الديمقراطي وأخذ الناس يمارسون حرية التعبير تدريجياً فظهرت خلافات عميقة حول العديد من القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية التي لم تحسم منذ زمن طويل ومنها: طبيعة النظام السياسي الذي يحكم المجتمع، والعلاقة بين السياسة والدين، والوجود القانوني للأحزاب السياسية ذات الطابع العرقي والديني والعلماني، ومكانة المرأة في المجتمع، واللغة الرسمية التي يجب استعمالها... الخ. أما القضايا الاقتصادية والاجتماعية مثل تسريح العمال والبطالة والتضخم، واحتكار التجارة الخارجية، والخصخصة والوضع المتدهور للمؤسسات العمومية ومشكلات التعليم والصحة فلم تحظ بالأهمية نفسها بالرغم من أنها تشكل الهم الرئيسي للنسبة للمواطن. ولقد

تواصل هذا النقاش أزيد من عقد ونصف من الزمن حتى الآن دون أن يرافق ذلك تغيرات جوهرية في مدى تعلق الناس بالبنى الثقافية والاجتماعية التقليدية التي مازالت تعيق عملية الديمقراطية بمعناها السياسي.

إن تحليل مضمون عينة من الموضوعات، التي تشغل اهتمام الناس، في منبر القراء للجرائد اليومية والمجلات الأسبوعية يثبت مدى تعلق الناس بالروابط والبنى الاجتماعية السائدة التي قد تحول دون تحقيق طموحاتهم المستقبلية. إن وصفهم لهذه الموضوعات يوحي بأنهم يريدون كل شيء في آن واحد دون الالتزام باختيار يناسب تطلعاتهم:

1. طبيعة النظام السياسي الذي يرغبون فيه، جمهوري، برلماني تعددي، إسلامي، وطني كارزمي.
 2. نمط الحياة الذي يطمحون إليه، جزائري، عربي، أمازيغي، إسلامي، إفريقي، متوسطي.
 3. طبيعة العلاقات الاجتماعية التي يجب أن تسود، علاقات الأخوة في الإسلام، علاقات الحق والواجب وفقا للقانون، العلاقات الشخصية والمباشرة، العلاقات العضوية والمأسسة.
 4. الجماعة الاجتماعية التي يختارون الانضمام إليها، جماعة القرابة بكل أنواعها، جماعة الجيرة، جماعة الجهة أو المنطقة، جماعة المهنة أو التنظيم.
 5. مستوى المعيشة الذي يجب أن يسود متقارب؛ لأن الإسلام يلغي الفوارق الطبقية، مزدهر إن وزعت عائدات النفط بصورة عادلة، كل حسب مستوى دخله، متدرج يحفظ كرامة كل فئة اجتماعية.
 6. اللغة الرسمية التي يجب أن تستعمل، العربية، الأمازيغية، الدارجة، الفرنسية، الإنجليزية.
- حل هذه الآراء ذات طابع معياري أخلاقي لا تعبر عن قناعات ذاتية أو عن وعي بالأفكار والممارسات الاجتماعية السليمة وغير السليمة. قد يعود السبب في ذلك إلى أن المجتمع مازال غير مهيا لقبول النقد المتحرر كي يعبر أفرادهم عن آرائهم، بصفة علنية، في البنى الثقافية. ومع ذلك قد تكون هذه الآراء المعيارية مؤشراً لمستوى الوعي السائد. قد يبدو أنه يوجد تناقض في أغلب الآراء التي طرحت، إذ إنها أكدت على التعلق بالعصرنة السياسية وحرية اختيار الحكام وفي نفس الوقت متمسكة بالممارسات الاجتماعية المتشعبة بالماضي بخلافه كافة. لكن يمكن القول إن التمسك بالماضي والتطلع إلى المستقبل حق مشروع، ومن ثم فالاقترحات والمواقف التي عبر عنها الأفراد والجماعات علنا وذلك باسم الحرية والديمقراطية واحترام الرأي الآخر كلها يثبت ضمناً أو صراحة أن هذه المفاهيم تنسجم مع قيم الثقافة الجماعية ومع التقاليد، كما لا تتعارض مع المفهوم الديني للسياسة. ومن دون شك أن مفاهيم مثل الحرية الفردية والجماعية وحقوق الإنسان والديمقراطية ذات محتوى قيمى غربي، ولكي تكون ملائمة اجتماعياً وسياسياً يجب إعطاؤها محتوى ينسجم مع الإطار المرجعي الثقافي للمجتمع. لكن حتى مكونات هذا الإطار ما تزال محل خلاف.

إن التناقضات التي عكستها مختلف الآراء صراحة تتعلق بالتطلع نحو المستقبل بنفس القدر الذي تنقيد فيه بالماضي غثه وسمينه، ويتمثل هذا التعارض في: الرغبة في نظام سياسي ديمقراطي يسمح بممارسة الحريات الفردية والجماعية لكن يحكمه شخص كارزمي قوي مثل بومدين، الإلحاح على تسيير الاقتصاد وفقاً لمعايير المردودية وفي

نفس الوقت رفض تفكيك المؤسسات العامة المفلسة، الترحيب بحرية التعبير وفي نفس الوقت المطالبة بفرض رقابة عليها، قبول مبدأ تعدد الأحزاب والجمعيات وفي نفس الوقت المطالبة بشروط تعجيزية لاعتمادها، المطالبة بتعليم المرأة والتحفيز على خروجها للعمل، إن الوصاية بكل أشكالها مارلت هيمن وتشكل مرجعية مهمة في حياة الناس بالرغم من أن العوامل الاجتماعية المساعدة على استمرارها لم تعد فعالة كما كانت عليه من قبل. في الواقع إن التنمية أحدثت تغيرات كبيرة في المجتمع الجزائري لكنها كانت أكثر عمقاً في الجوانب المادية وأقل تأثيراً في الجوانب الثقافية، إذ إن الولاءات العشائرية والجهوية والعرقية لم تتلاشى نهائياً بالرغم من تنامي أشكال الولاء الوطني التي فرضت نفسها أصبحت أكثر ممارسة. ومن دون شك أن التعلق بالعصبية التقليدية كان ولا يزال قيمة سلبية أمام أي مشروع تنموي طموح، ومن الصعب أن يفسح المجال للتصورات الجديدة والتفسيرات العقلانية التي تزاخم التصورات القديمة. إن المشروع التنموي في الستينيات والسبعينيات أدى إلى تلاشي الفلاحية التقليدية، والروح الريفي نحو المدن، وتعميم نظام الأجور، وتقليص نفوذ العائلة الممتدة نتيجة النمو الحضري، انخفاض نسبة الأمية بسبب تعميم التعليم. كل هذه العوامل هزت الهياكل الاجتماعية التي يتمحور حولها الهيكل الجماعي لكنها لم تتمكن من تفكيك نسيجها الثقافي، ومن ثم فإن إعادة بعث المرجعية التقليدية وإعطائها صبغة دينية جاءت كرد فعل طبيعي لفشل عمليات التحديث والتنمية التي جربتها الجزائر.

ومن هذا المنطلق فإن تنامي شعبية الحركة الإسلامية تجلّى في قدرتها على استخدام الخطاب الديني لتعبئة الفئات الاجتماعية المهمشة ضد كل مشاريع الدولة الاقتصادية والاجتماعية التي فشلت في تقديم حلول لمشكلات الناس. ومن ثم أصبحت عملية تسييس الدين في الفضاء الاجتماعي ممكنة، لكن مع ملاحظة أن ثمة اختلافاً في الرؤى داخل الحركة الإسلامية حول أولويات التغيير ومنهجه؛ هناك تيار اختار النضال السياسي السلمي كمنهج للتغيير وحدد كأولوية تحضير قاعدة جماهيرية واسعة عن طريق التربية والتعليم والعمل الدعوى المؤدى في النهاية إلى تغيير النظام. بينما اختار تيار آخر العمل المسلح كوسيلة للتغيير وحدد على رأس أولوياته تغيير قمة النظام يليه تغيير المجتمع.

كما أن أحد الدارسين⁽²⁶⁾ قام بتحليل مضمون عينة من الصحافة المكتوبة (المعبرة عن التيارات السياسية: الوطني، والديمقراطي، وإسلامي) وتوصل إلى أن هذه الصحافة تعكس لنا صورة قائمة عن الصراع العقائدي والفكري الذي تمارسه النخب ضد بعضها بعضاً وتحاول تعبئة مناضليها وفقاً له وتعبئة الشارع حول قضايا بعيدة كل البعد عن هومو وانشغالاته:

- الصحافة الإسلامية:

- تصور العلمانيين بأنهم: تغريبيون، وشيوعيون، وغير وطنيين استصاليون.
- وتصور الوطنيين بأنهم: انتهازيون، ومتسلطون، وقوميون وبعثيون.

- الصحافة العلمانية:

- تصور الإسلاميين بأنهم: أصوليون، وإرهابيون، وظلاميون متطرفون.

- وتصور الوطنيين بأنهم: بعثيون، ومتخلفون، ومتسلطون.

- الصحافة الوطنية:

- تصور الإسلاميين بأنهم: متطرفون، وسلفيون، وإسلاميون (الإسلام السياسي).

- وتصور العلمانيين بأنهم: فرانكفونيون، وعنصريون واستعماريون غير وطنيين.

ولهذه الأوصاف والنوعت المتبادلة بين التيارات الفاعلة في الساحة السياسية انعكاسات سلبية على أمن المجتمع واستقراره لأنها تحمل معاني ودلالات استفزازية تسهم في تصعيد الاختلاف العقائدي على حساب الاهتمام بانشغالات الناس وهمومهم.

وفي نفس السياق يقدم لنا أحد الدارسين⁽²⁷⁾ صورة عن الخلاف بين المعريين والفرنسيين والإسلاميين تعكس جانباً من جوانب الصراع الثقافي بين النخب والجماعات الاجتماعية.

- صورة المغرب في مخيلة الفرنسي هي أنه: (جاهل - خشن - عنيف - متأخر - متزمت - عميل - تقليدي - انتهازى - بعثي - غير وطني)

- صورة للفرنس في مخيلة المغرب هي أنه: (استفزازي - مهلوس - مريض نفسياً - منقسم - انتهازى - معقد - ردئ التكوين - عميل لفرنسا - غير وطني).

- بصورة الآخر في مخيلة الإسلامي هي أنه: (جاهل - ملحد - سيئ الترية - مستهزئ - وثني - مفرور - فقير - عنصري - فاجر - مخرب - منحل - ماركسي - عميل - إباحي - صليبي....)

من هنا يبدو أن الديمقراطية التي شرعت فيها الجزائر لا تنسجم على الأقل ظاهرياً مع رغبات غالبية أفراد المجتمع لتمسكهم بعوامل ثقافية مقاومة للديمقراطية. كما أن النخب بمختلف توجهاتها تستخدم أفعالاً متطرفة في التعبير عن تطلعاتها ولا تنسجم هي الأخرى مع تطلعات الناس عامة. ويجب البحث في كيفية توطيد ثقافة سياسية يتعايش فيها العصري والتقليدي حتى يتمكن المجتمع من توفير الشروط الموضوعية للممارسة الديمقراطية.

إن المفهوم السياسي للديمقراطية المتمثل في اختيار الناس لحكامهم ليس مستقلاً عن السياق الثقافي، إذ لا يعقل أن يطالب الناس بالقضاء على الإقصاء والتعسف بين الحاكم والمحكوم على المستوى السياسي وهم يمارسونه على المستوى الاجتماعي؛ فالكبير يتعسف في حق الصغير، والرجل يتعسف في حق المرأة والمدير يتعسف في حق المستخدم... الخ. وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الديمقراطية هي بالدرجة الأولى عملية اجتماعية قبل أن تكون عملية سياسية. إن أشكال الممارسة الاجتماعية التي تعيق الديمقراطية تقف وراءها قوى الاجتماعية "جماعات المصالح وأصحاب النفوذ" من مصلحتها الإبقاء على رموز النظم الاجتماعية القديمة والعمل على إحداث أي تغيير يتطلع المجتمع لإحداثه.

إذا كانت الديمقراطية وسيلة سياسية لحل التناقضات الاجتماعية الناتجة عن التنوع الإثني والثقافي الأيديولوجي وذلك في إطار احترام الحقوق والحريات لكل مواطن فإن الإشكالية التي تواجهها المجتمعات العربية هو أنها لاتزال تنظر إلى نفسها من خلال عوامل وحدتها فقط، وترفض الاعتراف بوجود اختلافات يمكن التعايش معها. إن عدم اعتراف المجتمع بوجود اختلافات داخله يعني رفض أي تحول نفسي واجتماعي لقبول الآخر. وهذا يدل على وجود فجوة بين المظهر السياسي للديمقراطية والمضمون الثقافي الذي ينبغي على النخب والقوى السياسية الفاعلة في عملية الديمقراطية أن تأخذه في الاعتبار. لقد حان الأوان لأن ينظر المجتمع العربي إلى الاختلافات والتعددية مهما كانت أشكالها السلبية على أنها تنوع إيجابي خصب.

إن الديمقراطية كمفهوم قائم على الحريات السياسية الفردية والجماعية أوضحت في السنين الأخيرة مطلباً أساسياً تصبو إليه كل المجتمعات بما فيها المجتمع العربي، ولكن يوجد صعوبات اجتماعية كالبطالة وأزمة السكن والأمية و انعدام الأمن والضبط الاجتماعي... الخ حالت دون تجسيد هذه الحرية وأجبرت الفرد على العودة إلى النظم التقليدية للتخفيف من المشكلات السالفة الذكر. ومن خلال نظام التكافل يمارس المجتمع ضغطاً على الفرد تجعلنا نغلب إلى الاعتقاد بأن هذا المجتمع غير قادر على إدراك ذاته ككيان يتكون من أفراد يتمتعون بالحرية ولهم الحق في ممارستها في إطار الاحترام المتبادل. إن عملية الانتقال بأي مجتمع من مرحلة تقليدية لا قيمة للفرد فيها إلا بارتباطه بمصير الجماعة إلى مرحلة متطورة يتمتع فيها الأشخاص بحريتهم لا تزال إشكالية قائماً يطرح نفسه بإلحاح على المستوى الاجتماعي كما على المستوى السياسي. وما دعوة الحركات الإسلامية المنخرطة في مسار التحول الديمقراطي إلى التمسك بالماضي غته وسيمه إلا جزء من هذه الإشكالية كما سنرى في المحور التالي.

8 - التحول الديمقراطي وبروز الحركات الإسلامية

لقد سبقت الإشارة إلى أن بروز الحركة الإسلامية التي تزعمتها جبهة الإنقاذ بعد أحداث أكتوبر 1988 كان امتداداً للعمل السياسي السري الذي قامت به مجموعات إسلامية في السبعينيات. وبعد إعلان التعددية السياسية سنة 1988 أصبحت جبهة الإنقاذ حزباً سياسياً معتمداً لكنها لا تعترف بالديمقراطية كوسيلة للتداول على السلطة. لذلك يتحفظ بعض المحللين على إدراج الحركات الإسلامية المتطرفة في الوطن العربي ضمن المجتمع المدني لأنها في نظرهم مجرد حركات اجتماعية غير قابلة للتأسيس في حركية تحول المجتمع نحو الديمقراطية⁽²⁸⁾. إنفا تقف من الديمقراطية موقفاً مزدوجاً يعتره تناقض واضح؛ فهي تفصل بين الديمقراطية كعملية انتخابية تمكن من الوصول إلى السلطة وبين الديمقراطية كقيمة إنسانية تضمن للإنسان حريته. والحقيقة أن هذا الحكم لا ينسحب على الحركات الإسلامية، فقط إنما ينسحب على غيرها من الحركات السياسية، لأنها تؤيد العملية الانتخابية إذا كانت تمكنها من الوصول إلى السلطة وترفضها إذا كانت تمكن غيرها من الوصول إلى السلطة. بمعنى آخر، من الصعب الحديث عن تشكل مجتمع مدني (إسلاميين وغير إسلاميين) غير مهيا لقبول مبدأ التداول على السلطة.

والحركة الإسلامية في الجزائر كنظيراتها في المجتمعات العربية والإسلامية لا تزال رؤيتها إلى الديمقراطية كوسيلة للتداول على السلطة غير واضحة. إنها تطالب بانتخاب الممثلين والحكام بكل حرية من جهة، وترفض أن تشكل هذه الحرية أساساً للعلاقات الاجتماعية من جهة أخرى، كما أنها تطمح في الوصول إلى السلطة عن طريق الديمقراطية لكنها تعد بوأدها بعد ذلك وتتوعد من ممارستها⁽²⁹⁾. وحتى أحزاب الأقليات العرقية هي الأخرى تقبل الديمقراطية كعملية سياسية وترفضها كقيمة ثقافية عامة لأنها تشكل خطراً على إدماج الهوية الخاصة للأقلية في الهوية العامة، ولهذا نلاحظ أن التحول نحو الديمقراطية في كثير من مجتمعاتنا النامية أثار موجة من الاحتجاجات من طرف الحركات الإسلامية والأقليات، بعضها يطالب بإقامة الدولة الإسلامية والبعض الآخر يطالب باحترام الخصوصية أو بالانفصال عن المجتمع الأم.

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول أن الديمقراطية كعملية انتخابية قد تؤدي إلى صعود حزب ما إلى الحكم لا يؤمن بعملية تحرير المجتمع من الأطر التقليدية، ومن ثم فالعملية السياسية وحدها ليست الديمقراطية لكنها الجزء الظاهر من الجليد في المحيطات، أما الجزء الخفي فهو الديمقراطية كقيمة اجتماعية وثقافية تهدف إلى تحرير المجتمع من الخوف والوصاية. هذا التناقض نفسه ينطبق على النظام السياسي الذي لا يريد من الديمقراطية سوى الانتخابات لتحديد شرعيته، في حين لا يعبر أهمية لتحرير الإنسان والمجتمع، بل يعتقد من حقه فرض الوصاية عليهما.

إن السبب الرئيسي وراء انفجار أشكال العنف في الجزائر هو غياب آليات منهجية لإدارة الخلاف سلمياً، وهذا الغياب يجد تفسيره في ضعف قيم التفاوض والحوار وكذلك ضعف قيم التسامح وقبول الاختلاف. وتعود جذور هذا الضعف إلى الثقافة والتنشئة الاجتماعية والسياسية، إذ يترى الفرد على تبيي المرجعيات الشمولية المعادية للاختلاف في الرأي وحق الإنسان فيه. إن التحول الديمقراطي في الجزائر أفرز صراعاً مبرراً بين الدولة والمجتمع من جهة وبين الأحزاب والتنظيمات السياسية من جهة ثانية. تجلى هذا الصراع تجلياً واضحاً بين النظام والحركة الإسلامية، أما بقية الأحزاب السياسية فمازالت أحزاب نخب منسلخة نسبياً أو كلياً عن واقع الشعب، ولا تؤثر في مجرى الأحداث إلا من خلال التحالفات الظرفية في المناسبات السياسية.

إن اكتساب الحركة الإسلامية شعبية كبيرة كان نتيجة منطقية لفقدان النظام السياسي مصداقيته بعد فشله في كسب رهان التنمية وتخليه عن كل أشكال الدعم لصالح الفئات الفقيرة كما أن عجز الأحزاب الديمقراطية (العلمانية) الأخرى عن تقديم بديل يشفي غليل الجماهير فسح المجال أمام جبهة الإنقاذ التي استطاعت أن تحول القضايا الاجتماعية، التي تشغل بال الناس، إلى قضايا عقائدية تلهب حماسهم. ويعتقد بعض المحللين أن هذا الكلام قد يبدو مقنعاً فقط والحركة الإسلامية خارج الحكم، لكن لو وصلت إليه فإنه سوف لن يبقى لها مجال لإيهام إتباعها بالشعارات الدينية والتضامن العفوي، لأن غياب مشروع اجتماعي اقتصادي لحل الأزمة الاقتصادية الخانقة وكذلك غياب تعبئة ديمقراطية داخل مؤسساتها سوف لن يمكنها من كسب عطف الجماهير ضد الآخر، لأن هذا الآخر بالنسبة للجماهير الجزائرية هو الذي يحكم ولا يقدر على تلبية مطالب الناس الاجتماعية والاقتصادية⁽³⁰⁾.

وإذا كان الإسلاميون يعتقدون أن حل الأزمة في الجزائر يكمن في العودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية التي تسوي بين الجميع في الحقوق والواجبات، فإن العلمانيين يعتقدون أنه يجب البحث عن أسلوب يبعد السدين عن السياسة دون تهميشه من مجالات الحياة الأخرى لأن من مستلزمات التطور والحداثة هو ضمان الحريات وعدالة القوانين وليس إحياء الاثنيات وفرض الإكراهات الدينية⁽³¹⁾. وتبقى آمال المجتمع الجزائري معلقة على طبيعة العلاقة التي يمكن إرساؤها بين الأطراف المتنازعة من أجل التداول على السلطة سلمياً ومن ثم توفير الاستقرار والنماء لمجتمع أتمخذه الجراح عبر العصور.

رهان الانتخابات في البحث عن الديمقراطية

أدركت قيادات الأنظمة العربية أن خوض غمار التحول الديمقراطي أصبح أكثر من ضرورة ليس لإصلاح الأوضاع الداخلية لمجتمعاتهم، وإنما استجابة للضغوط الخارجية التي ترغب في إقامة ديمقراطية تخدم مصالحها. إن دعوة الشعوب للمشاركة في العملية الديمقراطية لا تعدو أن تكون وسيلة للتعبير عن الولاء والانخراط في الديمقراطية المعولة على الطريقة الأمريكية. إن مسار التحول الديمقراطي، بقصر عمره، في العالم العربي لم يعطينا مثل يحتذى في تمكين شعب من الشعوب من حكم نفسه بنفسه. فالمعوقات الداخلية بأبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية من جهة والضغوط الخارجية من جهة أخرى جعلت الديمقراطية على الطريقة العربية مجرد واجهة شكلية لتجديد شرعية أنظمة استبدادية لا تعترف بأبسط الأعراف و الأساليب الديمقراطية السليمة ناهيك عن الاعتراف بحقوق الإنسان ومنها حقه في اختيار حاكمه.

و من أهم المعوقات السياسية للديمقراطية:

- 1- أن أنظمة الحكم العربية شمولية، سواء كانت مدنية أم ملكية أم عسكرية، تمارس الوصاية على شعوبها وتعادي الديمقراطية كوسيلة لإشراك الناس في إدارة شؤونهم.
- 2- تسخير أجهزة الدولة للتأثير في سلامة العملية الانتخابية، وبخاصة قانون الانتخابات، وتقسيم الدوائر الانتخابية، واستخدام الوسائل كافة لمنع الرقابة الفعلية الخاصة بضبط التجاوزات، وإقصاء المنافسين الحقيقيين لمرشحي النظم السياسية القائمة... الخ
- 3- تؤكد العديد من تقارير المراقبين الدوليين أن أغلب الانتخابات التي جرت في الدول العربية لم تكن بعيدة عن التأثير السلبي للضغوط الإقليمية والدولية، بحيث أن قوى عظمى باركت نتائج انتخابات لا تمت للديمقراطية بصلة ورفضت الاعتراف بنتائج انتخابات نزيهة وشفافة.
- 4- السماح للقوى المتنافسة باللجوء إلى هيج المشاعر الدينية والعرقية والقبلية والجهوية، كأسس غير سليمة في الحملات الانتخابية، إذ تفسد الاختيار الحر للناخب.

- 5- هشاشة الأسس التي بنيت عليها الديمقراطية ألحقت أضرارا بالممارسات والنتائج لاحقاً، مثل اعتماد الأحزاب الذي تم في غياب المحددات الدستورية وأجهزة الدولة التي لا تخفي انحيازها لمرشح النظام ولا ترد في التدخل لصالحه.
- 6- التحالفات التي تقوم بين الأحزاب لا يعني اتفاقها على برنامج واستراتيجيات سياسية لخدمة البلاد، إنما يعني التقاء مصالح قيادتها ظرفياً بغرض عرقلة تشكل أو قيام حياة سياسية قائمة على التمثيل الحقيقي والمواطنة الحققة واحترام القانون.
- 7- تستبد الجهوية والعشائرية والعصبية، في الجزائر كما في الوطن العربي، بسلوك الناحيين وتحدد خياراتهم . وعادة ما تلجأ الأنظمة والأحزاب السياسية إلى إثارة هذه الولاءات الضيقة التي تحرك مشاعر الناحب بدل التركيز على طرح البرامج السياسية والاجتماعية التي تخدم المجتمع. ويبدو أن غلبة المرجعية القبلية على منطق الرشد السياسي الذي يعكس المواطنة الحقيقية لا ينسحب على أنظمة الحكم والمعارضة بأشكالها كافة، فقط بل يتعداها إلى أفراد المجتمع من حيث التركيبة والسلوك.
- 8- أن النسب التي تحصلت عليها الأحزاب غير الإسلامية في معظم البلدان العربية تعكس عدد مناضليها أكثر مما تعكس قواعدها الشعبية، وهذا موضوع يحتاج إلى دراسة خاصة. في حين أن استمرار تزايد شعبية الإسلاميين على حساب بقية الأحزاب يعود إلى: إما أن الشعوب العربية بدأت تعي ضرورة التغيير مهما كانت التضحيات، وإما أنها ليست على وعي بما تمثله هذه الحركات من خطر على كيان الدولة وأمن المجتمع. وإما يحكم هذا التأيد اعتبار واحد وهو النكاية وفقاً للقول المأثور "لا حبة في علي ولكن كرها في معاوية".

- ونستنتج مما سبق أن ثمة تغييراً للممارسة الديمقراطية في الوطن العربي ولو في حدودها الدنيا، مما جعل المواطن العربي يستجيب بطرق مختلفة لعملية إقصائه من اختيار حكاه، ويمكن حصر هذه الاستجابة في اتجاهين:
- 1- الترحيب بالانتخابات والاستفتاءات الشعبية مهما كانت شكلية لأن الاستفتاء أو الانتخاب يحدد ذاته خطوة على طريقة ممارسة الديمقراطية.
 - 2- المشاركة المتدنية في الانتخابات، إذا تتراوح نسبة المتنعين بين 50% إلى 80% لأن اللعبة السياسية بالنسبة لهم أصبحت محسومة سلفاً، وأنه لا داعي للمشاركة في الانتخابات أصلاً.
- وتجدر الإشارة إلى أن الأنظمة تختلف في التعامل مع المشاركة المتدنية وبعضها يعترف بعدم شعبيته فينشر الأرقام كما هو الحال في الانتخاب الرئاسية المصرية، وبعضها يلجأ إلى رفع نسبة المشاركة في الانتخابات بإعطاء الأوامر للمشرفين على العملية الانتخابية بالتصويت عن المتنعين كما حصل في الانتخابات الرئاسية الجزائرية.

إن الناخب العربي لم يعد يثق في الديمقراطية من أجل تغيير وضعه، فالشاركة في العملية السياسية بالنسبة إليه ليست وسيلة لفرض الإصلاحات واختيار الرجال والبرامج بقدر ماهي إضفاء الشرعية الديمقراطية على أنظمة استبدادية.

الخلاصة

يمكن القول إن إخفاق المجتمعات العربية في تحقيق التحول الديمقراطي الذي تحول من ضرورة إلى مأزق يعود للأسباب التالية:

1 - إن استمرار تعلق الناس بالبنى الاجتماعية التقليدية بكل ما تحمله من تصورات ضيقة وممارسات غير مفتوحة على الآخر يعرقل عملية التحول الديمقراطي. إن النظم الاجتماعية التقليدية بما تتضمنه من قيم ومعايير قد تلعب دوراً هاماً في المحافظة على كيان المجتمع من الانحلال والتفكك في أصعب مراحله التاريخية، ولكنها قد تمنع كذلك تطور المجتمع نحو أشكال التنظيمات الحديثة.

2 - يعود فشل النخب العربية (في النظم الحاكمة والمعارضة بكل أطرافها) في تشخيص إخفاقات التحول الديمقراطي إلى تركيزها على الديمقراطية كعملية سياسية تخص إصلاح النظام السياسي وحده وإهمالها للديمقراطية كقيم وعلاقات اجتماعية يمكن ترسيخها على مستوى التنشئة في القاعدة التحتية للمجتمع.

3 - انشغل الفكر العربي على امتداد أزيد من نصف قرن بانتقاد وإصلاح أنظمة الحكم والحكام وأعطى أولوية للإصلاح السياسي والإيديولوجي على حساب إصلاح المحكوم وشأنه الاجتماعي والتربوي والتعليمي والقيمي.

4 - أفرز الفكر العربي من خلال اهتمامه بإصلاح البنية السياسية الفوقية، نخباً تعاني من الازدواجية في الشخصية؛ تتظاهر وتنادي على مستوى الخطاب بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة وتمارس على المستوى العملي نقيضها تماماً مثل القبلية والوصاية والتسلط.

إن المنطلقات الفكرية التي حكمت مجمل ممارسات النخب داخل النظم السياسية أو خارجها هي منطلقات تقليدية ضيقة ركزت على المعايير والشروط التي يجب أن تتوافر في الحاكم العادل وأهملت الدور المحكوم في الإصلاحات. صحيح أن الحاكم قد يكون مسؤولاً عن تقدم أو تأخر المجتمع، لكن لا يعقل أن يكون المجتمع صالحاً والحاكم فاسداً كما هو شائع في الفكر العربي. لقد حان الأوان لتجاوز الحديث عن محاولات الحكام لتهميش مجتمعاتهم والبحث في أسباب تقبل المجتمعات لعمليات التهميش هذه، لأن عملية الإعداد الفعلي للديمقراطية تبدأ في مؤسسات التنشئة الاجتماعية (تربية سليمة في البيت، وتعليم مفتوح في المدرسة، وتعبير حر في وسائل الإعلام ثم اختيار حر للحكام في البيت الكبير الدولة)، لأن الديمقراطية هي عبارة عن بذرة تزرعها المجتمعات قبل أن تكون ثمرة تقطفها النظم والحكومات.

التوصيات

- 1 - ضرورة تغيير الاهتمامات البحثية في الوطن العربي من التركيز على الأنظمة السياسية والتدخلات الأجنبية كعوامل معيقة للتحوّل الديمقراطي إلى التركيز على الممارسات الاجتماعية التي تعيق المشاريع النهضوية بما فيها التحوّل الديمقراطي.
- 2 - ضرورة لفت انتباه الباحثين العرب إلى البحث بعمق في أسباب تقبل المجتمعات العربية لعمليات التهميش، وضعف الإقبال على المشاركة في عمليات التغيير والتحوّل نحو الديمقراطية والمواطنة.
- 3 - ضرورة الاهتمام بعملية الإعداد للتحوّل الديمقراطي الحقيقي ابتداء من التنشئة الاجتماعية للأجيال وفقاً لمبادئ التسامح والاختلاف والحوار والتعايش وانتهاء بالتعددية السياسية والتداول على السلطة.
- 4 - ضرورة تجنب العنف والإقصاء كوسيلة للتحوّل نحو الديمقراطية سواء من طرف الأنظمة أو المعارضة.

الهوامش

- (1) من بين شروط تحقيق الديمقراطية في الواقع والممارسة عدم مطابقة مفهوم الديمقراطية مع مفهوم الليبرالية لأن كليهما قد تطور تاريخياً وتبدل مضمونه بشكل مستقل نسبياً عن الآخر، بالرغم من وشائج القربى التي لا تزال تجمع بينهما. برهان عليون، "تحرير الديمقراطية من فلسفة الليبرالية شرط لتعميمها". جريدة الاتحاد، 22 يونيو 2005.
- (2) نفس المرجع.
- (3) يتساءل آلن تورين هل هناك مكان للديمقراطية في مجتمع يتناهب تدخل الدولة السلطوي من جهة، والمقاومة الطائفية من جهة أخرى؟ ويجب، أن الفكر الديمقراطي يكافح النزعة السلطوية العسكرية والنزعة الطائفية ويدافع عن أولئك الذين يذهبون ضحية لهما. ومهمة هذا الفكر الأساسية هي البحث عن صيغ التوفيق بين الحرية الخاصة والتكامل المجتمعي. آلن تورين، ماهي الديمقراطية: حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة: حسن قبسي، دار الساقى 1995، لبنان، ص 25-26.
- (4) نفس المرجع، ص 153 - 155.
- (5) عزمي بشارة، "في المواطنة وعملية بناء الدولة"، جريدة الخليج، 16 أكتوبر 2003.
- (6) علي خليفة الكواري، "الديمقراطية والأحزاب في الوطن العربي: مفهوم الحزب الديمقراطي... ملاحظات أولية"، المستقبل العربي، العدد 296، 2003، ص 44.
- (7) ينبغي تخصيص الإرث السائد للتنظيم المجتمعي وعلاجه، لأن الإشكالية تكمن في مدى القدرة على إحداث تحول تاريخي من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث. محمد جابر الأنصاري، "سبقي التعتري.. إن لم ينجز هذا التحوّل"، جريدة الخليج، 8 أكتوبر 2003.
- (8) عزمي بشارة، المرجع السابق.

- (9) لم تساهم الأحزاب السياسية مساهمة كبيرة في ترسيخ الممارسة الديمقراطية داخل صفوفها و بين أعضائها، إذ إن التعسف واحتكار القيادة أدى إلى انقسامات في صفوفها. العياشي عنصر، "المجتمع المدني: المفهوم والواقع". مجلة رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان العدد 22، 2001 ص 41-68.
- (10) صالح فيلاي، "أيدلولوجية الحركة الوطنية الجزائرية" في سليمان الرياشي وآخرون مركز دراسات الوحدة العربية 1999، ص 38.
- (11) إسماعيل قبيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة، بيروت - لبنان، 2002، ص 35.
- (12) عبد النور بن عنتر "السلطوية السياسية العربية: حنة الشرعية الإقصاء المتبادل وتأجيل الديمقراطية" في جمعية الثقافة العربية: إشكالية السلطة في الفكر العربي - الإسلامي - لندن، دار الكنوز الأدبية، 2002، ص 124.
- (13) انظر د. هشام شرابي: النظام الأبوي وإشكالية تحلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية 1988. ص 45-56.
- (14) ويعتقد بعض المحللين لتطور نظام الحكم في الجزائر أن سبب بروز الإسلاميين كقوة كان بدعم من أطراف بداخل النظام نفسه. وتجسد هذا الدعم منذ تولي الرئيس الشاذلي الحكم في بداية الثمانينيات، فقد استعان بهم في الترويج لإخفاق التوجه الاشتراكي الذي راهنت عليه جبهة التحرير الوطني، منذ الاستقلال. ويستبعد أن تكون أجهزة النظام على علم بمدى راديكالية الحركة الإسلامية التي لا ترفض التماسك والتعايش فقط، إنما ترفض حتى تقاسم السلطة مع النظام السياسي الذي تريد اقتلاع جذوره. خليفة أدهم، "خريطة حركات الإسلام السياسي في الجزائر"، السياسة الدولية، عدد 107، 1992، ص 219-220.
- (15) أحمد رواجية، الإخوان والجامع: استطلاع الحركة الإسلامية في الجزائر، ترجمة خليل أحمد خليل، دار المنتخب العربي، بيروت - 1993.
- (16) أحدث للتظاهرون دماراً كبيراً في الممتلكات العمومية، واستهدفوا مقرات جبهة التحرير الوطني، ومواقع تخزين المواد الغذائية. وعندما فقدت قوات الأمن السيطرة على الوضع تدخل الجيش وسقط في المواجهات حسب إحصائيات رسمية ما لا يقل عن 500 قتيل وآلاف الجرحى. عروس الزبير، "الدين والسياسة في الجزائر: انتفاضة أكتوبر 1988 أنموذجاً" ورقة قدمت إلى: الدين والمجتمع (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.
- (17) أدرك النظام السياسي بعد أحداث أكتوبر 1988 الفجوة التي أصبحت تفصل الدولة عن المجتمع بسبب إخفاق السياسة الاقتصادية الاجتماعية التي شرع فيها منذ بداية الثمانينات. لذلك بادر بإصلاحات منها: أولاً: تخلي الدولة تدريجياً عن ملكية وتسيير القطاع العام لإفلاسه لصالح القطاع الخاص الذي أضحي بديلاً شرعياً رغم النتائج الاجتماعية المؤلمة. ثانياً: التعددية السياسية وهي رفع القيود عن ممارسة العمل السياسي في

غياب الضوابط القانونية والأخلاقية لهذه الممارسة. انظر المنصف وناس، "الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة أكتوبر 1988" في سليمان الرياشي وآخرون، الأزمّة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999 ص ص 239-255.

(18) تصرفات وتصريحات الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد انتخابات الدور الأول البرلمانية أثارت التخوفات والشكوك في أوساط العديد من فئات المجتمع وبخاصة عندما أعلنت إنها ستطبق الشريعة فوراً وفي كل المجالات، وتعلن قيام الدولة الإسلامية لاحقاً وتختار الرئيس عن طريق الشورى وليس بالاقتراع. وكانت هذه مبررات كافية لتدخل الجيش وتوقيف المسار الانتخابي. حيدر إبراهيم علي، "الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر" في حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية 1999 ص ص 257-281.

(19) بادرت بعض التشكيلات السياسية ذات التوجه العلماني أو الديمقراطي والمركزية النقابية إلى تشكيل "لجنة لإنقاذ الجزائر" ودعت الجيش للتدخل بغرض توقيف الانتخابات ومنع الجبهة الإسلامية من الوصول إلى الحكم. وجاء في عناوين أغلب صحف هذا التيار دعوات صريحة إلى وقف وهم صناديق الاقتراع حفاظاً على النظام الجمهوري. حيدر إبراهيم، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999 ص 277.

(20) العياشي عنصر، "التحول الديمقراطي في الجزائر: الواقع والآفاق" في مجلة رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. العدد 17 يناير 2000 ص 83.

(21) تتفق أغلب التيارات السياسية بما فيها التيار الإسلامي المعتدل أن المؤسسة العسكرية تعد بمثابة صمام أمان بالنسبة للنظام الجمهوري. ويعتقد بأن دورها السياسي في ظل التحدي الذي تفرضه الجماعات الإسلامية مرشح للاستمرار، إلا أن ذلك مرهون بتحسين الظروف الأمنية والضغط الخارجية التي تتعرض الجزائر. أنظر العياشي عنصر، سوسيولوجية الديمقراطية والتمرد في الجزائر، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص ص 69-70.

(22) العلاقة بين السياسيين والعسكريين لها تاريخ في الحركة الوطنية الجزائرية إذ كانت النخب مقسمة بين عسكريين أرادوا تغيير أوضاعهم بالوسائل المتاحة، وبين سياسيين تأملوا هذه الأوضاع من منظورات مختلفة. وكان من نتائج هذا الانقسام أن سيطر فريق العسكريين بفعل النجاحات التي حققها على الأرض. ويلاحظ أن صانعي الوثام المدني من العسكريين من الجهتين: الجناح العسكري في الجبهة الإسلامية للإنقاذ من جهة، وضباط الجيش الوطني الشعبي من جهة أخرى. إن الحوار الذي تم بين الجناحين جاء بعد ما عجز القادة السياسيون للجبهة الإسلامية عن إدارة الحوار مع السلطة السياسية. انظر صالح فيلاي، مرجع سابق، ص ص 36-37.

(23) مصدر مأذون في الجيش اعترف أن الجيش على غرار أمنية كل الجزائريين اختيار الأقل سوءاً بين المترشحين ولم يختار شخص بوتفليقة في حد ذاته. وللعلم فإن انتخابات 1999 جرت بعد أن انسحب كل المترشحين المنافسين لبوتفليقة نتيجة تأكدهم من دعم الجيش له. إلياس.ب، "هل هو إعلان القطيعة بين الجيش والمؤسسة العسكرية" جريدة اليوم 25 يونيو، 2002.

(24) بمناسبة 5 يوليو 2002 ذكرى عيد الاستقلال، ذكر رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، رئيس الجمهورية بأن الجيش تدخل لتوقيف الانتخابات لإنقاذ الجمهورية، وأكد وقتئذ انسحاب الجيش من السياسة حتى يتحمل السياسيون مسؤولياتهم كاملة بعيداً عن ضغوط المؤسسة العسكرية. سليم.ب، "الجيش نهاية مرحلة، جريدة النصر 4 يوليو 2002.

(25) المؤسسة العسكرية لم تعبر صراحة عن رفضها لعهداً ثانية للرئيس بوتفليقة. لكن في الجانب الآخر موقفها المحايد والمعلن رسمياً لم يكن سارياً على جميع أجهزتها. محمد بوازدي، "أولى آثار رئاسيات الثامن أفريل" الخبر الأسبوعي العدد 283، 31 يوليو إلى 6 أوت 2004.

(26) فوضيل دليو، "الصحافة المكتوبة في الجزائر بين الأصالة والاعترا ب" المستقبل العربي، مايو 2000 العدد 255.

(27) الزويبر عروس، "الذات الممزقة بين الآن والآخر: رؤية حول طبيعة الصراع الثقافي في الجزائر" دورية نقد أغسطس 1983 العدد 5.

(28) تعتبر الحركات الإسلامية في الوطن العربي حركات جماهيرية واسعة ومستقلة عن الدولة، ولكنها ليست مستقلة عن الأطر التقليدية القائمة في المجتمع، حيث يلاحظ بأنها حركات خالية من الضوابط والقواعد المؤسسية وغالباً ما تتحرك بإرادة رجل دين أو مرشد أو زعيم في حين أن مؤسسات المجتمع المدني كما خبرتها المجتمعات الغربية هي عبارة عن جمعيات ومنظمات مستقلة عن الدولة ومستقلة أيضاً عن الأطر التقليدية القائمة. انظر أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية 2000.

(29) انظر كميل طويل، "دروس من عنف الجزائر"، أبواب، مجلة فصلية عربية، دار الساق، بيروت، العدد 21، 1999، ص ص 71-26.

(30) Islam Politique et Democratization en Algerie, Lahouari Esprit, Paris, 1992.

(31) انظر سمير أمين وبرهان غليون، حوار الدولة والدين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1996.